احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط اللبنانية تسد الاحتياجات المحلية من الطاقة لـ 2000 عام مقبلة

غاز المتوسط.. حرب اقتصادية جديدة بين لبنان وإسرائيل

طفا على السطح خلاف لبناني اسرائيلي ولكن بشكل مختلف هذه المرة فموقع الخلاف في البحر والصراع انتقل ليكون اقتصاديا وليس جيوسياسيا كما هو الحال على مدار عقود مضت حيث اثارت اسرائيل مسالة ترسيم الحدود البحرية مع لبنان.

ويأتي ذلك بعدما أعلنت الحكومة اللبنانية عن البدء في ترسية حقوق الاستكشاف والتنقيب على شركات عالمية للبدء في التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في مياهها الاقتصادية واعداد البنية التشريعية واللوجستية اللازمة.

وكشفت هيئة المسح الأميركية في العام 2007 عن وجود حوض نفطي وغاز ثري بمنطقة شرق البحر المتوسط باحتياطيات ضخمة تصل إلى 120 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي بالاضافة الى 1,7 مليار برميل نفط وتشمل مناطق لبنان ومصر واسرائيل وقبرص وفلسطين حسب قرانس 24.

كانت اسرائيل اسرع الدول اكتشافا للغاز الطبيعي فيما بدا لبنان في 2007 بتحديد وترسيم الحدود البحرية التي تبدا 110 اميال من اليابسة وهي المياه الاقليمية كجزء من اراضي الدولة بعدها المنطقة الاقتصادية وبامتداد 100 ميل بحري بعد المياه الاقليمية والتي يحق للدولة استغلال ثرواتها.

البلوك 9 مسرح جديد لعمليات الصراع اللبناني الإسرائيلي في حلة اقتصادية

200 مليار دولار صافي عائدات لبنان ما يعادل 3 أضعاف الدين العام

لبنان يرفض حل الوسيط الأميركي بتقسيم البلوك 9 الأثري باحتياطيات الغاز بين البلوكات العشرة

قبرص اتفقت مع إسرائيل دون الرجوع إلى لبنان ما زاد الأمور تعقيدا

الخلاف على البلوك 9

اتجهت لبنان في العام 2007 وبعد اكتشاف الثروات الطبيعية من الغاز الطبيعي والنفط إلى ترسيم الحدود البحرية لها لتحديد المياه الاقتصادية للدولة دون الاتفاق مع اسرائيل نتيجة عدم وجود علاقات بين الدولتين فيما اتجهت لبنان الى توقيع اتفاقية ترسيم حدود مع قبرص وأودعتها في الامم المتحدة.

وتشتمل الاتفاقية مع قبرص بند ينص على ضرورة عودة قبرص الى لبنان في حالة اتفاقها مع اي دولة اخرى لترسيم حدودها بما يخالف الاتفاق مع لبنان وهو ما خالفته قبرص وقامت بالاتفاق مع اسرائيل بالمخالفة للترسيم مع لبنان.

في 2010 وقعت اسرائيل اتفاقية مع قبرص وقدمت وثائق للامم المتحدة فاصبح هناك خلاف حول 860 كيلومترا وهي تمثل المربع 9 وهي المنطقة التي الغنية بالغاز الطبيعي بين 10 مربعات قامت لبنان بتحديدها للاستكشاف والتي قامت لبنان ببدء مناقصات حول الاستكشاف في تلك المنطقة وهو ما ادى لاتجاه الشركات العالمية الى الاستكشاف بالمربع 4 وتجاهل المربع 9.

وتقدر الاحتياطيات بـ 25 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وهو ما يكفي حاجة لبنان من الطاقة لاكثر من 2000 عام.

مالية عامة أفضل

ويجسد قطاع النفط والغاز فرصة حقيقية لتوفير سيناريو الهبوط الآمن للاقتصاد اللبناني ولأوضاع المالية العامة الهشة. ولكن هذا لا يعني أنه بمقدرة السلطات المعنية أن تنتظر عائدات هذا المشروع الطويل الأجل دون إطلاق الإصلاحات الملحة، فهنالك حاجة ماسة للبدء بإصلاحات هيكلية لوضع الاقتصاد على مسار النمو المستدام على المديين القصير والمتوسط لضمان استمرارية المناعة النسبية التي عرفها لبنان على مدى العقدين الماضيين بحسب جريدة النهار اللبنانية.

واستنادا إلى أسعار الغاز والنفط الحالية وعلى أساس احتياطيات الغاز الطبيعي في لبنان المقدرة بحوالي 96 تريليون قدم مكعبة واحتياطيات النفط المقدرة بحوالي 865 مليون برميل، فإن قيمة إجمالي احتياطيات النفط والغاز قد تصل إلى حوالي 400 مليار دولار، ويقدر صافي العائدات للدولة اللبنانية بأكثر من 200 مليار دولار (يغطي رسوم الإتاوات وتقاسم الأرباح والضرائب وغيرها)، أي ما يعادل حوالي ثلاثة أضعاف حجم مديونيتها العامة الحالية. واستنادا إلى التجارب الدولية، من المتوقع أن يستمر الإنتاج لمدة 35 عاما، لتبلغ الطاقة الإنتاجية الكاملة بحلول العام 2036 وفق صندوق النقد الدولي. وبالنظر إلى أن أفق الموارد النفطية تعد طويلة الأمد، فإن إدارة التقلبية في هذا القطاع ينبغي أن تكون محور التركيز الرئيسي للمالية العامة في الأفق.

بدء الاستكشاف

قبيل نهاية العام 2017، منح مجلس الوزراء رخصتين لاستكشاف واستخراج الغاز والنفط في البلوك 4 في الشمال والبلوك 9 في الجنوب. ويأتي ذلك في أعقاب عدد من المراحل التي أنجزت على مدى نصف العقد المنصرم والتي شملت التصديق على قانون الموارد النفطية البحرية، تعيين هيئة إدارة قطاع النفط، إقرار مرسوم دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية بعد تأخير دام بضع سنوات قبل أن يصدق مجلس الوزراء على مرسومي تقسيم المياه البحرية الخاضعة للدولة اللبنانية ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج مع بداية العام 2017.

وقد منحت رخصتي استكشاف واستخراج للغاز والنفط لائتلاف يضم شركات توتال وإيني ونوفاتيك. هذا ومن المرجح أن توقع العقود بحلول نهاية كانون الثاني 2018، مع مخطط لبدء الحفر الاستكشافي للنفط والغاز البحري خلال العام 2019. ومن المتوقع أن تستغرق مرحلة الاستكشاف ما يقارب الخمس سنوات، تليها بضع سنوات لإعداد البنى التحتية قبل البدء بتحقيق إيرادات مالية من هذا القطاع المربح. وعليه، تقدر حصة الدولة اللبنانية بما نسبته 65٪ إلى 71٪ من إيرادات البلوك 4 و55٪ إلى 63٪ من إيرادات البلوك 9.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أميركا تقترح تقسيم بلوك 9 ..ولبنان يرفض

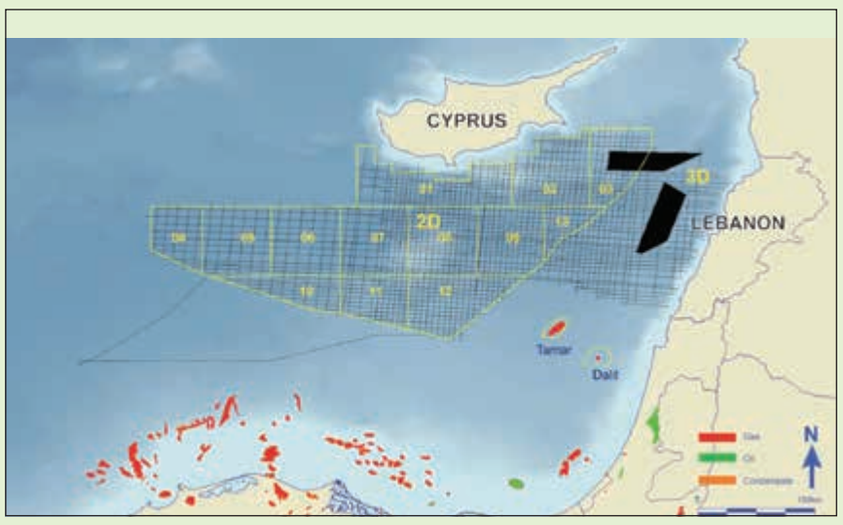

وحول الحلول الممكنة قال الخبير خالد الغربلي ان اي نزاع بين دول في الاوضاع الطبيعية يتم بالتفاوض وفي حالة لبنان واسرائيل وعدم وجود علاقات بينهما فيمكن اللجوء الى المحاكم الدولية ولكن لابد من قبول الدولتين باللجوء للمحكمة.

والبديل الثاني يكون في الوساطة والذي تقوم به اميركا في الفترة 2010 ـ 2013 وقدمت اميركا حلا بتقسيم المربع 9 بان تحصل لبنان على 468 كيلومترا مقابل حصول اسرائيل على 392 كيلومترا وهو الحل الذي رفضه لبنان لانه يعتبر ان تلك المنطقة رقم 9 هي منطقة اقتصادية خالصة للبنان.

وعند توقف الوساطة قد يتازم الموقف ولكن التصعيد العسكري مستبعد بسبب وجود مصالح اقتصادية كبيرة لاسرائيل في تلك المنطقة ووجود ابار غاز طبيعي كبيرة في تلك المنطقة تعمل وتنتج فعليا لصالح اسرائيل وهي المنطقة القريبة من اليد العسكرية للبنان وقبالة حدودها بشكل مباشر.

الاستقرار المالي والنقدي محور خطة 2025

خارطة إصلاح الاقتصاد الأردني تتحدى الصدمات

يعيش الاقتصاد الأردني فترة مخاض، بعد عدة صدمات خارجية تعرض لها على الصعيد الإقليمي، إلا انه يمضي في مسيرة إصلاح تشمل برامج تنموية وفق خريطة الطريق المتمثلة في وثيقة الأردن 2025، والبرنامج التنموي التنفيذي 2016 ـ 2019، والذي يمثل الخطة الحكومية المتكاملة والمتدرجة لتحقيق رؤية 2025.

الاستقرار المالي

وبحسب وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني عماد الفاخوري فإن التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية الشاملة لاقتصاد البلاد يهدف إلى عدد من العناصر الرئيسية أولها المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي.

وتشكل منهجية الاعتماد على الذات عنصرا أساسيا، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها، وتعزيز التنمية المحلية بما يحقق درجة عالية من التوازن التنموي بين المحافظات وحماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والبطالة، وتحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع مستوى البنية التحتية الداعمة للتنمية وبمواصفات عالمية، والارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة.

إيقاف النزيف

وينتهج الأردن بحسب صحيفة الشرق الأوسط اللندنية سياسات متوازنة تقوم على مبدأ الإصلاح الشامل وإيقاف النزيف وضرورة التحول إلى مبدأ الاعتماد على الذات وتعزيز الموارد الذاتية وعدم ترحيل المشاكل. وبموازاة ذلك تعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل للأردنيين ووفق مسارات محددة ومدروسة بعد الصدمات الخارجية غير مسبوقة التي تعرض لها الاقتصاد.

تحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى البنية التحتية أولوية للتوازن التنموي

الاقتصاد يتبنى سياسات متوازنة تقوم على الإصلاح الشامل وإيقاف النزيف

وتعد الأعباء التي تحملها الأردن في آخر سبع سنوات كانت أغلبها بسبب الظروف الإقليمية المحيطة من تبعات ما يسمى بالربيع العربي حيث استضافت البلاد مئات الآلاف من اللاجئين السوريين.

وواجه الاقتصاد حالة عدم الاستقرار والانقطاع عن معظم الأسواق الرئيسية للصادرات والترانزيت بسبب إغلاق الحدود مع عدد من دول الجوار، وانقطاع الغاز المصري الذي كلف الأردن نحو 8 مليارات دولار.

زيادة المديونية

انعكست الظروف الإقليمية على الوضع الاقتصادي وكانت لها تبعات اهمها زيادة المديونية وخلال السبع السنوات التي أعقبت عام 2011 انخفض النمو الاقتصادي من معدل تجاوز 6٪ خلال فترة 2000 ـ 2010. إلى الثلث تقريبا.

وارتفعت البطالة من نحو 12٪ في 2010، إلى 18٪ في الربع الثاني من 2017، صاحب ذلك ارتفاع الأسعار غير المسبوق للغذاء، في وقت يستورد الأردن 87٪ من غذائه. وفي ضوء الدعم الذي كان يطبق، ارتفع الدعم سنويا في حينه للمشتقات النفطية 800 مليون دولار سنويا، والدعم للكهرباء من جراء انقطاع الغاز المصري واستخدام الديزل وزيت الوقود إلى ملياري دولار سنويا، حيث ارتفعت تكلفة توليد الكهرباء 500٪ مقارنة مع تكلفة توليده من الغاز المصري.

تصنيف سيادي

واجه الاقتصاد الأردني تحديات تمثلت في تخفيض مؤسسة التصنيف الدولية «ستاندرد آند بورز» تصنيفها السيادي لهذا البلد الى درجة «B +»، وهي تعكس وجهة نظر مستقبلية سلبية، لتسلط الضوء على حساسية الظروف الإقليمية وتداعياتها على المالية العامة.

وأشارت الى قلقها المتزايد من تفاقم الدين العام الذي وصل الى مستويات خطيرة تجاوزت الخطوط الحمر المتعارف عليها دوليا، وأصبح يحد من النمو الاقتصادي، ويرفع معدلات البطالة والفقر، في شكل يعرقل مسيرة خطة المملكة الاستراتيجية والتي أطلقتها العام الماضي تحت عنوان «رؤية الأردن 2025»، موزعة على عشر سنوات (2016 ـ 2025)، وتستهدف وصول الأردن الى مستويات عالية من النمو.

كذلك أثار تفاقم الدين قلق صندوق النقد الدولي، الذي اتفق مع حكومة عمان على برنامج طموح يهدف الى خفض نسبته الى 77٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021. فهل تستطيع المملكة تحقيق ذلك؟

عجز مالي

وتشير البيانات الرسمية الى أن الأردن يعاني منذ سنوات من عجز مالي في موازناته، وبلغ العجز في موازنة العام الحالي 827 مليون دينار نحو 1,15 مليار دولار وهو ناتج من ارتفاع النفقات الى 8,94 مليارات دينار، في مقابل 8,11 مليارات للإيرادات، مع احتساب قيمة المنح والمساعدات الخارجية والمقدرة بنحو777 مليون دينار.

إلغاء الإعفاءات

ويرى خبراء اقتصاديون أن الموازنة العامة للأردن للعام المقبل، تعتمد على إلغاء الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية عن السلع ورفع الدعم عن الخبز، مما قد يرفع الأسعار في العام المقبل، مع زيادة ضريبة المبيعات على عدد كبير من السلع الغذائية المصنعة.

وتمثلت أبرز ملامح مشروع قانون الموازنة، في تقدير الإيرادات العامة بمبلغ 8,49 مليارات دينار ما يعادل 11,98 مليار دولار، موزعة بواقع 7,79 مليارات دينار للإيرادات المحلية و700 مليون دينار للمنح الخارجية.

ويرى الخبراء أن ما يميز الموازنة العامة الجديدة، ان 98٪ من الإيرادات العامة تغطيها إيرادات محلية، بدلا من 92٪ لموازنة عام 2017، و«هذا من المعايير الدولية أن تكون النفقات الجارية تغطى بالإيرادات المحلية، كما أنها تمتاز بالتوسع في النفقات وخاصة الجارية وانخفاض العجز بقليل عن السنوات الماضية.

وتشير أوجه الإنفاق الحكومي المقررة في مشروع موازنة العام المقبل، إلى أن النفقات التشغيلية قد انخفضت إلى 348 مليون دينار، مقارنة بنحو 376 مليون دينار مقدرة في عام 2017، وذلك نتيجة سياسة ضبط الإنفاق وترشيد الاستهلاك التي تنتهجه الحكومة.